الصباح الاقتصادية
12
العدد 3102 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 13 شوال 1439 - الموافق 27 يونيو 2018
Wednesday 27 June 2018 - No.3102 - 11 th Year

خلال محادثات ثنائية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية

الروضان: الكويت «منصة» تنطلق منها الشركات الألمانية لأسواق المنطقة الشمالية

- الجانبان بحثا سبل تطوير التعاون الثنائي في مجال الطاقة البديلة من الجانب الاستثماري

لقطة جماعية للمسؤولين خلال الملتقى الاقتصادي العربي الألماني

جانب من الملتقى

- بحث سبل تنفيذ طلب ربط صندوق الكويت الوطني للمشروعات الصغيرة بالتجربة الألمانية

- ألتماير: الاستقرار والموقع الجغرافي للكويت وسياستها المتوازنة حفزت على السعي إلى تطوير العلاقات المشتركة
- المخلافي: الكويت كانت سباقة بالاستثمار في السوق الألمانية المستقرة والمستدامة
- الغانم: الملتقى يعتبر حدثاً اقتصادياً بارزاً تشارك فيه أكثر من 500 شخصية اقتصادية كويتية وألمانية
- تراير: الكويت تساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا من جهة ودول المنطقة من جهة أخرى
- رامزاور: يتوجب بلورة إستراتيجيات اقتصادية ألمانية كويتية مشتركة تعود بالنفع والاستفادة على الجانبين

بحث وزير التجارة والصناعة خالد الروضان مع وزير الاقتصاد الألماني بيتر التايمر أمس الثلاثاء سبل تطوير العلاقات بين البلدين على الصعيدين الاقتصادي والاستثماري.

وقالت وزارة التجارة والصناعة ان الاجتماع يأتي ضمن زيارة وفد الكويت برئاسة سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح الى ألمانيا حيث يحل سموه ضيف شرف في الملتقى الاقتصادي العربي الألماني في دورته ال21.

وذكر البيان أن الجانبين بحثا سبل تعزيز التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية التي تخدم خطة التنمية في الكويت وتحسن بيئة الاعمال فيها.

واوضح البيان ان الوزير الروضان عرض التسهيلات والمزايا التي تقدمها دولة الكويت للمستثمرين من خلال هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والملكية الكاملة للشركات «ما يجعل الكويت منصة يمكن ان تنطلق منها الشركات الألمانية لدخول اسواق المنطقة الشمالية».

واشار البيان الى دعوة وجهها الوزير الروضان للوزير التايمر لزيارة دولة الكويت برفقة مسؤولي كبرى الشركات الألمانية للتعرف على الفرص الاستثمارية بالكويت والمميزات التنافسية الكبيرة.

واضاف البيان ان الجانبين بحثا سبل تنفيذ طلب ربط صندوق دولة الكويت الوطني للمشروعات الصغيرة بالتجربة الألمانية والاستفادة منها في ظل وجود نحو 7ر3 مليون شركة ألمانية صغيرة توظف 15 مليون موظف.

كما بحث الجانبان ايضا وفقا للبيان سبل تطوير التعاون الثنائي في مجال الطاقة البديلة من الجانب الاستثماري مع وجود خطة كويتية للتحول تدريجيا لمصادر الطاقة البديلة خلال السنوات ال10 المقبلة والاستفادة من التجربة الألمانية في هذا المجال.

من جانبه اكد وزير الاقتصاد والتكنولوجيا الالماني بيتر التماير حرص بلاده على تطوير علاقاتها مع دولة الكويت لاسيما الاقتصادية منها مضيفا ان الاستقرار والموقع الجغرافي للكويت وسياستها المتوازنة حفز على السعي الى تطوير تلك العلاقات.

واضاف التماير على هامش مشاركته في اعمال الدورة ال21 من الملتقى الاقتصادي العربي - الالماني «نرحب بشدة في تطوير علاقاتنا مع الكويت لأنها كانت دائما جزء من الحل ولم تكن في يوم من الايام جزء من المشكلة».

وذكر «نريد تشجيع الشركات الألمانية على مزيد من الاستثمار في الكويت لأننا نعتبر الكويت حجر زاوية في استقرار المنطقة».

واشاد التماير بتوفر الظروف الاستثمارية المميزة لدولة الكويت واللازمة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين قائلا «ان الكويت تربطها علاقات مميزة جدا مع دول عربية ولأنها قوية ومستقرة سياسيا واقتصاديا ولأن موقعها الجغرافي بين اسيا واوروبا مميز فإننا في ألمانيا معنيون بتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية معها».

واعتبر تطوير العلاقات خطا في اتجاهين وليس في اتجاه واحد مبينا ان وجود «مصلحة وفائدة لدى الطرفين في تطوير العلاقات الاقتصادية ونحن متأكدون من ان هذه العلاقات ستعود بالنفع على البلدين».

واعرب التماير عن الشكر باسم الحكومة الألمانية ورئيستها انجيلا ميركل لدولة الكويت معتبرا مشاركة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح كضيف شرف في الملتقى «دليلا على استدامة العلاقات الاقتصادية» بين بلاده والكويت.

فيما اشاد السكرتير العام لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية عبدالعزيز المخلافي بالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الكويت وألمانيا واصفا اياها «بالمتميزة والعميقة».

وقال المخلافي في كلمته الافتتاحية امام الدورة ال21 من الملتقى الاقتصادي العربي - الالماني بمشاركة كويتية رفيعة المستوى ممثلة بسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء «ان هذا الملتقى يؤسس لعلاقات اقتصادية قوية بين ألمانيا التي تحتضن اكبر اقتصاد اوروبي والكويت التي تنعم بالاستقرار الضروري للعمل الاقتصادي وايضا بين ألمانيا والدول العربية الاخرى».

واضاف «ان المكانة الاقتصادية للكويت وسياسة حكومتها القائمة على التوازن تجعل التاسيس لعلاقات اقتصادية مميزة امرا ممكنا وضروريا بين البلدين».

واشاد بالاستثمارات الكويتية في ألمانيا قائلا «ان الكويت كانت سباقة بالاستثمار في السوق الألمانية المستقرة والمستدامة».

من جانبه قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم «ان هذا الملتقى الذي يعد الاهم من نوعه في ألمانيا اكتسب في دورته هذا العام اهمية خاصة لأن الكويت هي مظلته ولأن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لبى دعوة الحضور مشكورا».

واضاف «في كل عام تكون دولة عربية مظلة هذا الملتقى وفي هذا العام تم اختيار الكويت لتكون مظلته نظرا للعلاقات المميزة بين ألمانيا والكويت واستنادها على أساس متين» مؤكدا عمق هذه العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

واشاد الغانم بالملتقى قائلا ان «حدثا اقتصاديا تشارك فيه اكثر من 100 شخصية اقتصادية كويتية واكثر من 400 شخصية ألمانية لابد ان يكون مهما يحظى بمصداقية على الصعيدين العربي والألماني».

من جانبه قال مدير غرفة التجارة والصناعة الألمانية فولكر تراير «ان تأسيس ممثلية اقتصادية للغرفة الألمانية في الكويت العام الجاري هو دليل واشارة الى اهتمام الغرفة بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الكويت».

واشاد تراير بهذه العلاقات قائلا «في وقت تعاني فيه التجارة العالمية من مشكلة الحمائية الاقتصادية تعتبر الكويت دولة معنية ببناء الجسور وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا من جهة ودول المنطقة من جهة اخرى».

كما اشاد رئيس غرفة التجارة العربية الألمانية ووزير المواصلات الألماني السابق بيتر رامزاور بالعلاقات الاقتصادية والسياسية التي تجمع بلاده بدولة الكويت «اذ تستند على تقاليد قديمة وراسخة الامر الذي دعانا في دورة هذا العام الى دعوة دولة الكويت لتكون ضيف شرف الملتقى».

وشدد رامزاور على ضرورة بلورة استراتيجيات اقتصادية ألمانية كويتية مشتركة تعود بالنفع والاستفادة على الجانبين.

ويشارك في الملتقى الذي يستمر حتى يوم اليوم الاربعاء عدد كبير رجال الاعمال من دول عربية مختلفة وألمانيا لدراسة سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ألمانيا والدول العربية.وكان سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي قد وصل امس الأول الى برلين للمشاركة كضيف الشرف ومتحدث رئيسي في الملتقى الاقتصادي – العربي الالماني ال21 الذي انطلقت اعماله امس ويستمر حتى ال27 من يونيو الجاري.ويترأس سموه وفدا رسميا يضم في عضويته وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ووزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح وكبار المسؤولين في ديوان رئيس مجلس الوزراء.

وشارك بالاجتماع بالإضافة للوزير الروضان رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات سالم الأذينة ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ مشعل جابر الأحمد الصباح ومساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية أمل الحمد.

وتحتل الكويت المرتبة الاولى بدول المنطقة بالنسبة للصادرات الألمانية التي بلغت قيمتها 500 مليون دينار في عام 2016 فيما تمثل كفة الاستثمارات لصالح الكويت للقطاعين الحكومي والخاص وتبلغ قيمة استثماراتها في ألمانيا 30 مليار دولار.

مؤشرات البورصة تحافظ على ارتفاعها

ارتفاع جماعي للمؤشرات للجلسة الثانية على التوالي

انهت البورصة جلسة تعاملات أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 5ر38 نقطة ليبلغ مستوى 5ر4905 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر79 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 2ر112 مليون سهم تمت من خلال 4309 صفقات نقدية بقيمة 7ر24 مليون دينار كويتي (نحو 51ر81 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بواقع 1ر8 نقطة ليصل إلى مستوى 8ر4875 نقطة وبنسبة ارتفاع 17ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر53 مليون سهم تمت عبر 2123 صفقة نقدية بقيمة 2ر5 مليون دينار (نحو 16ر17 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول بواقع 3ر55 نقطة ليصل إلى مستوى 5ر4921 نقطة بنسبة ارتفاع 14ر1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 59 مليون سهم تمت عبر 2186 صفقة بقيمة 5ر19 مليون دينار (نحو 35ر64 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا من شركة (أجيليتي) عن توقيع بروتوكول تعاون مع هيئة قناة السويس علاوة على إعادة التداول على سهمي شركتي (الرابطة) و(لوجستيك) وكذلك إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (بوبيان ب) و(الدولي) و(جي اف اتش) و(صناعات) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (الدولي) و(بيتك) و(جي اف اتش) و(زين) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (خليج ب) و(المباني) و(وطني) و(بنك بوبيان).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 60 شركة وانخفاض أسهم 42 أخرى في حين كانت هناك 20 شركة ثابتة من إجمالي 122 شركات تمت المتاجرة بها.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت أنها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية، و تتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولي والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«أجيليتي» و المنطقة الاقتصادية لقناة السويس» توقعان بروتوكول تعاون

وقع رئيس هيئة قناة السويس ورئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس الفريق مهاب مميش ونائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة (أجيليتي) الكويتية طارق السلطان بروتوكول تعاون لانشاء مركز لوجيستي في منطقة شرق بورسعيد.

وقالت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في بيان صحفي إن شركة (اجيليتي) تقوم بتطوير محور لوجيستي في ظل التوسعات الحالية لميناء شرق بورسعيد ببنية تحتية صناعية ولوجيستية.

واضاف البيان ان هذا التطوير «لتعزيز استيراد وتخزين المواد الخام وتصدير وتوزيع البضائع الوسيطة والنهائية من خلال محور قناة السويس» مبينا ان الشركة ستعمل على «توفير حلول عالمية للجمارك المصرية».

واوضح ان ذلك يتضمن «تحديث الجمارك وميكنة الاجراءات الجمركية بحيث يساهم في سرعة تداول السلع وتعزيز سلاسل الامداد بطريقة سريعة وآمنة وزيادة القيمة المضافة وتخفيض تكاليف سلسلة الامدادات للعمليات الصناعية في المناطق المختلفة للمنطقة الاقتصادية».

وقال الفريق مميش عقب توقيع الاتفاقية إن انشاء هذا المشروع في منطقة شرق بورسعيد «يتماشى مع رؤية مصر 2030 ويحقق اهداف مصر التنموية بتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتكامل عن طريق زيادة القيمة المضافة وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز مكانة قناة السويس كمركز تجاري وصناعي».

ووصف بروتوكول التعاون المشترك مع شركة (اجيليتي) بانه «من الخطوات القارقة» في تخطيط وتنمية المنطقة الاقتصادية عامة ومنطقة شرق بورسعيد خاصة.ولفت في هذا السياق الى ان (أجيليتي) تعد واحدة من اكبر الشركات العالمية المتخصصة العاملة في هذا المجال في العالم العربي وشركة رائدة في تقديم الخدمات اللوجستية عالميا.واوضح ان البروتوكول يستهدف دراسة الاستثمار في تطوير المناطق اللوجيستية والترويج لها وكذلك المنطقة الصناعية بجانب اقامة مركز لوجيستي اخضر «صديق للبيئة» لخدمات القيمة المضافة فضلا عن تطبيق حلول تكنولوجية جمركية حديثة لتيسير حركة التجارة.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لأجيليتي طارق السلطان إن «موقع مصر المتميز يساعد على الوصول الى اسواق المنطقة والمسارات التجارية فيها ويؤهلها ان تكون مركزا للتوزيع الاقليمي».

واوضح انه مع زيادة الطلب للدخول الى السوق الافريقية قامت (أجيليتي) بالاستثمار في هذا السوق «الواعد».وافاد بان تطوير منطقة صناعية ولوجيستية متكاملة بحلول مستدامة وتقنية مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وتوفير خدمات ميكنة وتحديث الجمارك «يتماشى مع استراتيجية (اجيليتي) للقارة الافريقية وتعزيز مركز مصر ومكانتها في الاقتصاد الاقليمي.» واضاف ان «التواجد بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بشكل عام والعمل في منطقة شرق بورسعيد خاصة سيمكن الشركات من الحصول على بنية تحتية بجودة عالية وخدمات لوجستية وجمركية سريعة وسهلة وفعالة من حيث الوقت والتكلفة».من جانبه قال نائب رئيس الهيئة الاقتصادية للقطاع الشمالي اللواء عبد القادر درويش ان انشاء مركز لوجيستي في شرق بورسعيد يعمل على تقديم الحلول اللوجيستية والتكنولوجية للمستثمرين في المنطقة.

واضاف درويش ان المركز اللوجيستي يقوم بتوفير منظومة الكترونية جمركية آمنة لتيسير حركة تداول السلع بطريقة آمنة والارتقاء بمستوى الخدمات بالميناء لزيادة الميزة التنافسية «مما يساهم في زيادة حجم فرص العمل بمنطقة شرق بورسعيد».واوضح ان البروتوكول يهدف الى دراسة انشاء شركة بين الهيئة الاقتصادية و(أجيليتي) فيما يعد مشيرا الى ان مخطط التنفيذ للعمل بين الطرفين يتضمن مرحلة اولى متمثلة في اعداد دراسات جدوى خاصة بتطوير مركز لوجيستي وتقديم الخدمات التكنولوجية الجمركية لمدة ثمانية اشهر.